الأمم المتحدة

S/2002/230



Distr.: General
5 March 2002
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بإحالة الرسالة المرفقة، المؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك.

وأغدوا ممتنا إذا عملتم على إطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) كوفي عنان

050302 050302 02-27231 (A)
0227231

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك

طلبت إليَّ الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام أن أبلغكم اليوم بأن الهيئة قد قبلت العرض المقدم من مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي بتوفير بعثة للشرطة تابعة للاتحاد تتولى متابعة ولاية قوة الشرطة الدولية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

وخلال الاجتماع ذاته، عينت الهيئة اللورد أشداون كممثل سام جديد معني بالبوسنة والهرسك، وطلبت إلى مجلس الأمن إقرار تعينه.

وقد أرفقتُ نسخة من البلاغ الصادر عن الهيئة المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ كمرجع آخر لكم.

وأنا أتطلع إلى مقابلتكم في نيويورك خلال الأسبوع القادم.

(توقيع) فولفغانغ بتريتش

الضميمة

بلاغ صادر في بروكسل يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ عن الهيئة الدائمة لمجلس إحلال السلام

اجتمعت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام على مستوى المديرين السياسيين مع الممثل السامي في بروكسل يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وأعربت الهيئة عن ترحيبها بفرصة الاجتماع مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لإعادة تقدير حجم الجهد المدني الدولي المبذول لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك وترشيد مسار هذا الجهد. وتم أيضا الإعراب عن التقدير لوجود قوة تحقيق الاستقرار.

وتعرب الهيئة التوجيهية عن ترحيبها بالعمل الذي تقوم به لجنة انتخابات البوسنة والهرسك الرامي إلى التحضير لأول انتخابات عامة تجري في البوسنة والهرسك بإشراف محلي وذلك في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وتشدد الهيئة على المسؤولية التي يضطلع بها القادة السياسيون البوسنيون والمؤسسات البوسنية بغرض تمكين الشعب البوسني من ممارسة حقوقه الديمقراطية. وتعرب الهيئة عن تقديرها للمساهمة الحالية والقادمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى كفالة انتقال بلا عوائق لعمليات الانتخابات في البوسنة والهرسك إلى السلطات المختصة من خلال ندب الموظفين الأساسيين اللازمين لأمانة لجنة الانتخابات. وتقر الهيئة بأن سلطات البوسنة والهرسك قد قدمت مبلغا مبدئيا قدره ١,١ مليون ماراكا إلى لجنة انتخابات البوسنة والهرسك، وتحثها على كفالة توفير المبلغ المتبقي الضروري للتمويل في الوقت اللازم.

وتعرب الهيئة التوجيهية عن غبطتها لقيام القادة السياسيين في البوسنة والهرسك في الآونة الأخيرة بتعزيز الجهود الرامية إلى الاتفاق فيما بينهم على تنفيذ قرار ''الشعوب المكونة للبلد''. بيد أن الوقت المتاح للتوصل إلى تسوية تتيح المضي قدما في إجراء انتخابات حسب المقرر ينفد بسرعة. لذا تحث الهيئة بقوة القيادة السياسية في البلد على أن تركز على التوصل إلى حلول واتفاق نهائي بشأن هذه المسألة، وتعرب عن ترحيبها بإقرار القادة السياسيين في البوسنة والهرسك بوجوب إتمام ذلك بحلول منتصف آذار/مارس ٢٠٠٢. وسيكون من شأن عدم إبداء العزيمة بشأن هذه المسألة حدوث عواقب سلبية خطيرة وتأخير تكامل البوسنة والهرسك داخل الهياكل الأوروبية. ومن ناحية أخرى فإن التوصل إلى حل داخلي سيكون من شأنه ليس فحسب إجراء انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ العامة على وجه ملائم

ولكنه سيثبت أيضا أن البوسنة والهرسك على استعداد حقيقي للانضمام مستقبلا لمجلس أوروبا.

وتقر الهيئة التوجيهية بالنموذج المعدل لقوة الشرطة الدولية على الوجه المقدم من الممثل السامي. وسيكون من شأن هذا النموذج تيسير توفير وجود دولي أكثر فعالية، ومن ثم تعزيز دور الممثل السامي. وهو يتضمن سيادة القانون، وبناء المؤسسات، وفرق عمل اقتصادية وفرق عمل للعودة والإعمار، ومجموعة من الوكالات الرائدة التي يرأسها الممثل السامي، ومجموعة لتقييم الحالة. وتعرب الهيئة عن ترحيبها بهذا الإطار وإدراج سلطات البوسنة والهرسك في هذه الهياكل على الوجه الملائم. وهي تقر أيضا بالتدابير المقدمة الرامية إلى تحقيق تعاون أوثق وأفعل في هذا الميدان وتخفيض الوجود الميداني للمجتمع الدولي بنسبة ٣٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣.

وتشيد الهيئة التوجيهية بمكتب الممثل السامي، وبوجه خاص بالنائب الرئيسي للممثل السامي، دونالد هايس، نظرا إلى عملية التشاور المكثفة الإضافية التي جرت مع جميع وكالات إحلال السلام في البوسنة والهرسك منذ الاجتماع الأخير الذي عقدته الهيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وهي تعرب عن تقديرها لقيام جميع الوكالات المعنية على أرض الواقع بإقرار المفهوم المقدم. وتلاحظ الهيئة أنه استنادا إلى خطة الترشيد وكذلك إتمام المهام المطلوبة أو نقلها إلى السلطات البوسنية أو إلى وكالات المجتمع الدولي الدائمة، فإن ميزانية العمليات المتعلقة بمكتب الممثل السامي ستخضع لخفض آخر خلال السنتين القادمتين. وتضع خطة المكتب مسارا ملائما للوفاء بالأهداف الشاملة المنشودة من عملية الترشيد، خاصة إعادة تقييم وجود المجتمع الدولي داخل البوسنة والهرسك مع تعزيز الكفاءة واستخدام موارد أقل، وينبغي أن يمضي الممثل السامي قدما في تنفيذها تنفيذا تاما.

وتعرب الهيئة التوجيهية عن ترحيبها بالعرض المقدم من مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي في ١٨ شباط/فبراير وتعلن قبولها لهذا العرض المتمثل في توفير بعثة للشرطة تابعة للاتحاد الأوروبي، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، تتولى متابعة إتمام ولاية قوة الشرطة الدولية، الأمر الذي سيكفل استمرار التطوير المهني لقوات الشرطة داخل البوسنة والهرسك لفترة مدتها ثلاث سنوات. وسيتم ذلك من خلال إجراء عملية تدريب ورصد وتفتيش لأفراد وهياكل شرطة البوسنة والهرسك. وسيجري دعم البعثة ببرامج بناء المؤسسات التابعة للجماعة الأوروبية، ومن ثم إفساح المجال أمام نهج واسع يتناول نطاق جوانب سيادة القانون بكامله. وسوف تتعاون البعثة في هذا الصدد بشكل وثيق مع اللجنة القضائية المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبرامج الثنائية ذات الصلة تحت مظلة

فرقة عمل سيادة القانون. وتعرب الهيئة أيضا عن ترحيبها بموافقة الاتحاد الأوروبي على دعوة الدول غير الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في بعثة الشرطة. وهي تعرب عن تقديرها لما تم إبداؤه فعلا من اهتمام وما سيجري من مشاورات قادمة في هذا الصدد. كما تعرب الهيئة عن ترحيبها بعزم الاتحاد الأوروبي على مواصلة التنسيق مع الأمم المتحدة والتشاور مع المنظمات ذات الصلة، خاصة منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشير الهيئة إلى الحاجة إلى كفالة توفير أفراد شرطة دوليين على درجة عالية من الكفاءة والحرفية المهنية للعمل بالبعثة من أجل كفالة فعاليتها. وتعرض الهيئة التوجيهية تقديم دعمها الكامل إلى الاتحاد الأوروبي من أجل نقل المسؤوليات بلا عوائق من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك/قوة تحقيق الاستقرار إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وذلك بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومكتب الممثل السامي، ووفقا للترتيبات الملائمة التي تكفل الامتثال التام للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك. وتطلب الهيئة الدائمة إلى الممثل السامي إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بقراره في هذا الشأن.

وتلاحظ الهيئة التوجيهية اعتزام الاتحاد الأوروبي تعيين الممثل السامي القادم بوصفه الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على أساس أن دور هذا الممثل الخاص لن يشكل بأي حال من الأحوال مساسا بولاية الممثل السامي، بما في ذلك ما يضطلع به من دور تنسيقي فيما يختص بأنشطة جميع المنظمات والوكالات المدنية على الوجه المبين في اتفاق دايتون للسلام وما اتخذه مجلس إحلال السلام من قرارات تالية.

وتؤيد الهيئة التوجيهية إعادة إنعاش استراتيجية إصلاح الجهاز القضائي للفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ لتعزيز جهود سيادة القانون المقترحة من الممثل السامي. وفي هذا الخصوص، تقر بأهمية إنشاء المجلس القضائي الأعلى للبوسنة والهرسك وكذلك إصلاح القوانين الإجرائية الرئيسية. وتعرب الهيئة عن إقرارها بإعادة هيكلة نظام المحاكم وما تلى ذلك من خفض في عدد القضاة، الأمر الذي سيستلزم إجراء عملية اختيار وإنهاء للولايات. وهي تدعو مجلس أوروبا والمؤسسات الأخرى ذات الصلة إلى إسداء المشورة لمكتب الممثل السامي واللجنة القضائية المستقلة من أجل تنقيح خطة تنفيذ هذه الاستراتيجية. وهي تشير إلى الاستراتيجية المقترحة التي وضعت استجابة لنداءات السلطات داخل البوسنة والهرسك كي يقوم المجتمع الدولي باتخاذ إجراءات أكثر حزما تستهدف معالجة الجرائم الاقتصادية والفساد والمشاكل الكامنة داخل النظام القضائي. وتعرب الهيئة عن إصرارها على وجود حاجة لاتخاذ تدابير من شأنها الإسهام بشكل حاسم في إقامة نظام قضائي مستقل يتسم بقدر أكبر من الكفاءة ويحظى بثقة الجمهور ويهيئ البيئة اللازمة للاستثمار الأجنبي.

وتعرب الهيئة التوجيهية عن اتفاقها على أنه بمجرد الانتهاء من وضع ولاية اللجنة القضائية المستقلة، ينبغي للجنة أن تتولى إدارة نفسها ذاتيا وأن تكون خاضعة للمساءلة مباشرة أمام الجهات المانحة، في الوقت الذي تقوم فيه بالتطبيق التام للسياسات والإجراءات التي وضعها مكتب الممثل السامي في المجالين الإداري والمالي. وستواصل اللجنة تلقي التوجيه في مجال السياسات من الممثل السامي وستكون مسؤولة أمامه.

وتعلق الهيئة التوجيهية أهمية كبيرة على اعتقال رادوفان كرادزيتس وغيره ممن صدرت ضدهم قرارات اتهام من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهي تحث السلطات الداخلية على اعتقالهم دون مزيد من الإبطاء كما تدعو جميع من صدرت ضدهم قرارات اتهام إلى تسليم أنفسهم طواعية. ويتعين أن يمثل للمحاكمة أمام محكمة لاهاي دون استثناء جميع من صدرت ضدهم قرارات اتهام بارتكاب جرائم حرب من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتلاحظ الهيئة التوجيهية مع الأسف إعلان فولفغانغ بتريتش، الممثل السامي، أنه سيترك عمله في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢. وتعرب الهيئة عن تهنئتها الحارة للممثل السامي لما أبداه من التزام غير عادي بتطوير البوسنة والهرسك وبعملية السلام. وتشدد الهيئة على أنه قد تحقق تقدم كبير خلال فترة عمله على مدار فترة العامين ونصف الماضية في كثير من المجالات الرئيسية. ونتيجة لما بذله الممثل السامي من جهود تحقق داخل البوسنة والهرسك قدر أكبر كثيرا من الاستقرار والديمقراطية والقرب من أوروبا عما كانت عليه عند توليه منصبه.

وقد عينت الهيئة التوجيهية اللورد أشداون بوصفه ممثلا ساميا جديدا للبوسنة والهرسك، وفقا لترشيح من الاتحاد الأوروبي، ليخلف الممثل السامي الحالي، وطلبت إلى مجلس الأمن إقرار تعيينه.

وتعيد الهيئة التوجيهية تأكيد أن الممثل السامي الحالي سيواصل تقديم دعمه الكامل حتى نهاية فترة ولايته.